



الدكتور  
زايدى خالد

# النظام التحفيزى للاستثمار في القانون الجزائري



# الفهرس

5	مقدمة
9	الفصل الأول: آليات تشجيع الاستثمار في الجزائر
9	تمهيد
10	المبحث الأول: النظام التحفيزي للاستثمارات في الجزائر
10	المطلب الأول: النظام التحفيزي الخاص بتنمية الاستثمار
11	الفرع الأول: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات)
11	الفرع الثاني: النظام التحفيزي للمناطق التي تولّها الدولة أهمية خاصة (نظام المناطق)
15	الفرع الرابع: القوائم السلبية
15	أولاً: النشاطات المستثناء من المزايا
16	ثانياً: السلع المستثناء من المزايا
16	المطلب الثاني: النظام التحفيزي للاستثمارات في إطار الأنظمة الأخرى
17	الفرع الأول: النظام التحفيزي للاستثمارات في المناطق الحرة.
18	أولاً: تعريف المناطق الحرة
20	ثانياً: أهداف المناطق الحرة
22	ثالثاً: أنواع المناطق الحرة
25	رابعاً: المناطق الحرة في الجزائر
28	خامساً: الإعفاءات الجبائية كأداة ممنوعة لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة
28	الفرع الثاني: نظام منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة والموجهة للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية للدولة

أولا: منح الامتياز للأراضي الفلاحية-----	30
ثانيا: منح الامتياز على الأراضي الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية-----	33
ثالثا: منح الامتياز على العقار السياحي-----	37
الفرع الثالث: النظام التحفيزي للاستثمارات في إطار العمليات المالية للدولة المتعلقة بحسابات التخصيص الخاص-----	46
أولا: مفهوم حسابات التخصيص الخاص-----	47
ثانيا: حسابات التخصيص الخاصة المتعلقة بدعم المشاريع الاستثمارية.	
51-----	
المبحث الثاني: الضمانات المنوحة للاستثمارات في الجزائر -----	69
المطلب الأول: الضمانات التشريعية للاستثمارات-----	69
الفرع الأول: ضمان حرية الاستثمار-----	69
أولا: التكريس الدستوري والقانوني للمبدأ-----	70
ثانيا: القيود الواردة على مبدأ حرية الاستثمار-----	74
الفرع الثاني: ضمان المساواة بين المستثمرين-----	85
أولا: مفهوم مبدأ المساواة بين المستثمرين-----	86
ثانيا: الإطار القانوني لمبدأ المساواة بين المستثمرين في القانون الجزائري-----	
86-----	
ثالثا: أشكال تجسيد مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين-----	88
رابعا: تكريس مبدأ المساواة بين الاستثمارات في اتفاقيات الثنائية والجماعية-----	90
الفرع الثالث: ضمان الاستقرار القانوني-----	94
أولا: تعريف الاستقرار القانوني.-----	94
ثانيا: الآليات القانونية الكفيلة بتحقيق الاستقرار القانوني في مجال الاستثمار الأجنبي.-----	
96-----	

ثالثا: موقف المشرع الجزائري من مبدأ الاستقرار التشريعي.	102
الفرع الرابع: ضمان عدم نزع الملكية	105
أولا: أهم صور نزع الملكية	107
ثانيا: موقف المشرع الجزائري من صور نزع الملكية	109
الفرع الخامس: ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال	111
أولا: تعريف رأس المال	112
ثانيا: المقصود بحركة رؤوس الأموال	114
ثالثا: الإطار القانوني المنظم لحركة رؤوس الأموال	117
المطلب الثاني: الضمانات القضائية المقررة للاستثمار الأجنبي	120
الفرع الأول: ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني	121
أولا: الأساس القانوني لاختصاص القضاء الوطني لفض نزاعات الاستثمار	122
ثانيا: الصعوبات التي تواجه المستثمر عند لجوئه إلى القضاء الوطني	126
الفرع الثاني: ضمان اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل النزاعات الناتجة عن الاستثمار	128
أولا: تعريف التحكيم	129
ثانيا: موقف المشرع الجزائري من التحكيم	130
خلاصة الفصل الأول	132
الفصل الثاني: الإطار المؤسسي لترقية وضمان الاستثمار	133
تمهيد	133
المبحث الأول: مؤسسات ترقية الاستثمار في الجزائر	134
المطلب الأول: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	134
الفرع الأول: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	135
الفرع الثاني: مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	136

أولا: المهام المتعلقة بالإعلام	137
ثانيا: المهام المتعلقة بالتسهيل	137
ثالثا: المهام المتعلقة بترقية الاستثمار	138
رابعا: المهام المتعلقة بمرافق المستثمر	138
خامسا: المهام المتعلقة بتسهير الامتيازات	138
سادسا: المهام المتعلقة بالمتابعة	139
<b>الفرع الثالث: تنظيم وإدارة وتسهير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار</b>	140
أولا: التنظيم الإداري للوكلة الجزائرية لترقية الاستثمار	140
ثانيا: إدارة وتسهير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	141
<b>المطلب الثاني: المجلس الوطني للاستثمار</b>	143
<b>الفرع الأول: تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار</b>	144
أولا: الأعضاء الدائمون	144
ثانيا: الملاحظون	148
<b>الفرع الثاني: سير المجلس الوطني للاستثمار</b>	149
أولا: رئيس وأمانة المجلس	149
ثانيا: اجتماعات المجلس ونتائجها	150
<b>الفرع الثالث: صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار</b>	150
<b>المبحث الثاني: مؤسسات ضمان وحماية الاستثمار</b>	152
<b>المطلب الأول: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار</b>	152
<b>الفرع الأول: النظام القانوني للوكلة الدولية لضمان الاستثمار</b>	153
<b>الفرع الثاني: نطاق عمل الوكالة</b>	155
<b>أولا-الاستثمارات الصالحة للضمان</b>	155
<b>ثانيا-المستثمر الصالح للضمان</b>	157

ثالثاً-المخاطر الصالحة للضمان	157
المطلب الثاني: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	159
الفرع الأول: إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإدارتها	160
أولاً: تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	161
ثانياً: إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	162
الفرع الثاني: نطاق ضمان المؤسسة	167
أولاً: الاستثمارات الصالحة للضمان	167
ثانياً: المستثمر الصالح للضمان	170
ثالثاً: المخاطر الصالحة للضمان	172
خلاصة الفصل الثاني	174
الخاتمة	177
الملاحق	181
الفهرس	237